

المحاضرة الخامسة: الآليات السلمية لحل النزاعات الدولية

قبل التطرق إلى أهم الأساليب وطرق إدارة وحل النزاعات لابدّ أولاً من تحديد مفهوم كلّ من إدارة النزاع و تسوية النزاع و حله حتى يتسنى لنا التحكم في المفاهيم بسهولة.

1. إدارة النزاع: (Conflict management) يتفق أغلب المفكرين على أنّ إدارة النزاع تعني مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي تستخدم للتحكم بعناصر النزاع، والوصول إلى حالة اللاعنف، سواء أكان هذا اللاعنف سلبياً أم إيجابياً؛ فاللاعنف السلبي يعني الوصول إلى حالة الاحرب، أما اللاعنف الإيجابي فيعني الانتقال من حالة اللاعنف السلبي إلى إيجاد بدائل تنموية تمثل خطوات أولى لبناء السلام
2. تسوية النزاع: (Conflict Settlement) تعني إنهاء النزاع باستعمال قنوات ووسائل قانونية كالتحكيم و التوفيق...، وقد لا تعكس التسوية الاحتياجات بالتراضي بين الأطراف المشاركة حول قضية معينة
3. حل النزاع: (Conflict Resolution) يعني البحث عن جذور و أسباب حدوث النزاع و فضها نهائياً وتجدر الإشارة أيضاً أنّه يمكن الانتقال من إدارة النزاع إلى تسوية النزاع ثم الحل، و يتطلب هذا قدرة الأطراف على معالجة الظروف الكامنة التي تولد النزاع حتّى نصل إلى تطوير سبل السلام بين الأطراف وقد تكون أيضاً متداخلة ومتشابهة.

أولاً: الآليات السياسية: تعتبر كإجراءات أولية هدفها هو مساعدة الأطراف المتنازعة على حل النزاعات بالطرق المقترحة

1. المفاوضات: هي المرحلة الأولى اللازمة لأي محاولة دبلوماسية وهي عبارة عن اتصالات ومحادثات بين الأطراف لإيجاد حل للنزاع وتعتمد نتائج المفاوضات على القوة السياسية للدولة والاستراتيجية المتبعة من كل طرف مفاوض.
2. المساعي الحميدة: يقصد بها قيام دولة بمحاولة التقريب بين دولتين متنازعتين، وحثها على الدخول في مفاوضات لحل النزاع القائم بينهما كل ذلك دون أن تشترك الدولة مقدمة المساعي الحميدة في المفاوضات. ويطلق تعبير المساعي الحميدة على تدخل دولة ثالثة سواء طلب منها التدخل أو بأشهرته من تلقاء نفسها بقصد التوصل إلى تسوية دون أن تقترح مباشرة وحل النزاع.
3. الوساطة: هي تدخل الطرف الثالث بين طرفي النزاع بموافقة منهما لاقتراح حل عن طريق المشاركة المباشرة في المفاوضات بطلب أو موافقة الأطراف، والحلول التي يقترحها ليست ملزمة بل تعين الاطراف فقط ويجب أن يتمتع الوسيط بثقة الطرفين.
4. التحقيق: تعيين لجنة مكلفة بتقديم تقرير عن الوقائع المتعلقة بالنزاع، هذا الاجراء لا يقترح حلولا، الهدف منه فحص موضوعي للوضعية التي أدت للنزاع وهدفه توفير نقطة انطلاق للتفاوض ونتيجة التحقيق غير ملزمة لأطراف النزاع.

5. التوفيق: نصت عليه معاهدة لوكارنو 1925 وضعت له القواعد التالية:

- تتألف لجنة التوفيق من ثلاثة أو خمسة أعضاء من الدول لا علاقة لها بالنزاع

- ✓ ينحصر دورها في النظر للخلاف على المصالح
- ✓ تتمثل دورها في جمع المعلومات الضرورية بواسطة التحقيق ومحاولة التوفيق بين الأطراف. يمكن لها بعد فحص القضية وتمحيص أسباب النزاع أن تعرض على الأطراف المتنازعة حلا وتمنحهم أجلا لقبوله أو رفضه.

ثانيا: الأليات القانونية: تتمثل الليات القضائية في التحكيم الدولي والقضاء الدولي

1. التحكيم: هو اللجوء إلى هيئة أو شخص مع التزام أطراف النزاع بتنفيذ القرار، ويكون التحكيم اجباريا اذا كان الاتفاق على التحكيم سابق للنزاع ويكون اختياريا اذا كان لاحقا للنزاع
2. القضاء الدولي: تأسست محكمة العدل الدولية 1945، وتتولى المحكمة الفصل طبقا لأحكام القانون الدولي في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول. وتمارس اختصاصها القضائي على النزاعات التي نشأت بين الدول فقط وولاية المحكمة اختيارية أي قائمة على رضا جميع المتنازعين بعرض النزاع اليها للنظر والفصل فيها وحكم المحكمة هو حكم نهائي غير قابل للاستئناف.

ثالثا: الأليات الدبلوماسية:

يكون استخدام الدبلوماسية عبارة عن مجموعة من التدخلات صنفها لادراش في مستويات انظر الشكل التالي:

1. دبلوماسية المسار الأول: تعكس هذه الدبلوماسية أطر السياسة الدولية التقليدية حسبما تمارسها وزارات الخارجية أو يمارسه السفراء، والمبعوثون الخاصون والممثلون الشخصيين والذين يمثلون حكوماتهم. إن ما يميز دبلوماسية المسار الأول عن دبلوماسية المسارات الأخرى التي يمارسها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمواطن ومراكز البحث هو قدرتها على ممارسة الضغوط على أطراف النزاع عن طريق الوعد والوعيد سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بتعبئة مواردها الإقتصادية أو قوتها العسكرية حتى يصل أطراف النزاع إلى مائدة التفاوض. كما يميز دبلوماسية المسار الأول عن المسارات الأخرى هو قدرتها على الولوج مباشرة إلى اطراف النزاع الرئيسية عندما يتعلق الأمر بوضع الاتفاقيات السياسية، ومثالا لما يمكن أن تحققه دبلوماسية المسار الاول في مجال السلام والمصالحة ، نورد مبادرة النرويجي الذي اجري عددا من الاتصالات السرية باطراف النزاع الفلسطيني الإسرائيلي واستضاف في أوصلو مباحثات سرية تمخضت عن اختراق معضلة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ومهدت الطريق امام اتفاقات اوسلو عام 1996
- إن دبلوماسية المسار الأول رغم انها مؤثرة بفضل قوتها المادية والعسكرية إلا انها قاصرة على ما تقوم به من إجراء بعكس دبلوماسية المسار الثاني، لأن أي خطوة باتجاه المصالحة يقوم بها موظف حكومي هي ترتبط بالضرورة بالمصلحة القومية .

2. دبلوماسية المسار الثاني: يشير مصطلح دبلوماسية المسار الثاني، في أبسط معانيه إلى الجهود التي يقوم بها غير الرسميين من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والافراد بصفتهم غير الرسمية الذين يتمتعون بدرجة معينة من التخصص في غدارة النزاعات، فالعاملون على حسابهم الخاص في مجال صنع السلام يسعون إلى الاستفادة من الجوانب الإيجابية في العلاقات بين أطراف النزاع والهدف من وراء ذلك يكمن في الوصول إلى

تسوية النزاع. فهم يسعون إلى ذلك عن طريق القفز فوق منطق استخدام القوة وتشجيع الاتصالات والتفاهم والتعاون داخل المجتمعات المنقسمة على نفسها.

ودبلوماسية المسار الثاني تختلف عن دبلوماسية المسار الأول من حيث انها تضع تصور لدور أساسي يتعلق بتطوير التفاهم المتبادل بين أكثر عدد ممكن من الجماعات في مجتمع ما، بينما نجد أن دبلوماسية المسار الأول تقتصر على عالم السياسيين وتسعى دبلوماسية المسار الثاني لممارسة تأثيرها على الجماعات ذات الهوية سواء كانت عرقية، جهوية أو قومية وبدلاً من الإيحاء للسياسيين لاتخاذ قرارات معينة في صالح جماعات بعينها، كما قد تفعل دبلوماسية المسار الأول، فإن دبلوماسية المسار الثاني تسعى لمساعدة كل الجماعات المعنية بالنزاع وتغييراً بطريقة تفكيرهم.

ويقول ماكدونالد في هذا الصدد ان دبلوماسية المسار الثاني هي دبلوماسية المسار الثاني هي دبلوماسية تحويلية، تحاول وضع تصور لوضع عالم يطغى فيه التكتاف المشترك على سياسات استخدام القوة وحيث تصبح الحاجات الإنسانية هي الأخيرة وليست المصالح الاستراتيجية للدولة وحيث يحل التعاون والشمول محل التنافس والإقصاء ويصبح منظور العلاقات الدولية على اساس علاقات بين الشعوب وليست علاقات نظم تقوم على أساس الأزمة ومواقف الحكومات.

وبتغير طبيعة النزاعات أصبحت دبلوماسية المسار الثاني أكثر ملاءمة لمعالجتها، وفي المرحلة الوقائية على وجه الخصوص ذلك ان الحكومات طرفاً فيها وفي الحروب الأهلية، وفي هذه الحالات قد يصبح إجراء صفقات مع الحكومات غير ذي معنى لأن هناك قادة محليين يمسون بزمام الأمور وقد يقررون استمرار الحرب.

وفي ظل وجود لاعبين آخرين على الساحة يلعبون دوراً في النزاع فإن جهد دبلوماسية المسار الثاني المبدول يتزايد لأنها تواجه في هذه الحالة دوراً أعظم يتمثل في استخدام طرق بديلة لصنع السلام، فالمنظمات غير الحكومية ينظر إليها على انها تحتل مكانة طيبة كواحدة من اجهزة دبلوماسية المسار الثاني بالاضافة على منظمات المجتمع المدني، ذلك لم تتمتع به من وجود متعمق في المجتمعات المحلية وهي تحتل موقعا افضل لكي تلعب دوراً في مسألة الإنذار المبكر، ورصد انتهاكات حقوق الانسان كما تتمتع المنظمات غير الحكومية بالقدرة على اقامة بنيات اساسية محلية عبر مختلف مستويات المجتمع التي قد تدعم موارد عملية المصالحة، كما ان العاملين في مجال المنظمات غير الحكومية يستطيعون الانخراط في مفاوضات على المستويات المحلية وفي احيان أخرى على المستويات القومية لفض النزاع.

وهناك عدد من الحالات التي لعبت فيها المنظمات غير الحكومية دوراً بتراوح بين دور الفاعل والدور الذي مهد لخطوات لاحقة في سبيل فض النزاع. ففي الصومال قام معهد السلام والحياة بعملية سماها بوروما عام 1992 تمثلت في إجراء عدة اتصالات بدءاً بالكبار على مستوى الفصائل الفرعية، ثم الاتصالات عبر أعلى مرتبات المجتمع الفصائل الكبية، ومنها المستوى القومي، وتوجت هذه العملية بلقاء بين كبار الفصائل تمخض عنه الاتفاق على انتخاب حكومة ورئيس للصومال.

3. دبلوماسية المسار الثالث: رغم الاتجاه القوي نحو الاعتماد على المنظمات غير الحكومية في ممارسة الدبلوماسية الوقائية إلا أن هناك اتجاهات أخرى قللت من أهمية دور المنظمات غير الحكومية في القيام بذلك الدور وظهر

اتجاه يدعو للتعامل مع كافة المسارات الدبلوماسية المتمثلة في الدبلوماسية الرسمية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وإعطاء الأهمية لمراكز البحث والدراسة والمنظمات الدينية والمرأة والإعلام، بالإضافة إلى المنظمات والأفراد والنشطاء لتحقيق السلام على مستوى القواعد الجذرية لأطراف النزاع انفسهم، وهي ما يسمى في مجملها بالدبلوماسية متعددة المسارات.

وقد وضع 1991 دياموند ماكدونالد مفهوما للدبلوماسية متعددة المسارات وجعلها تشمل تسع مسارات: الدين، جماعات السلام المناهضة للحرب، البحوث والتدريب والتعليم، وأعمال البر والإحسان (جمعيات جمع الأموال) واعترافهما بوجود علاقة رابطة بين كل هذه المسارات وقد صاغ شكلا هندسيا دائريا للتعبير عن مسالك الدبلوماسية التسعة. بحيث يقع كل مسلك على نقط في محيط الدائرة وهذا بغرض عدم إعطاء أي مسلك سواء كان حكومي أو غير حكومي أهمية على مسلك آخر وبحيث ترتبط كل هذه المسالك ببعضها في عملية واحدة لفض النزاع جعلها في دائرة فهي تعمل كنظام واحد بالرغم أن لكل مسار موارده ونهجه وقيمه، ولكن بما انها ترتبط كلها ببعضها البعض فهي تعمل بفعالية أكثر بشرط التنسيق بينها للوصول إلى غاية ناجحة.